



# المناقشة الأولى

1

ناقش هذه العبارة بإسهاب " وجود سوق للأوراق المالية أو بورصة أوراق مالية عامل مهم في وجود اقتصاد وطني قوي ومنتين".

رد

أسواق الأوراق المالية (البورصة) لا يتم من خلالها عرض سلع وبضائع , بل يتم تداول أوراق مالية على شكل أسهم وسندات و لها قواعد واجراءات معينة .. تشكل هذه الأسواق عامل اقتصادي وطني مهم : إذ أنها تساهم في توفير السيولة اللازمة لتمويل المشاريع , وزيادة المدخرات والسيولة فإنها تعزز وتزيد من التقدم التقني والصناعي وذلك يساعد على ارتفاع الاقتصاد الوطني ونموه ..





# المناقشة الثانية

## 2- فسر أسباب الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008 م وما هي آثارها المترتبة على الأسواق المالية العالمية والدول؟

(1) الإفلاس : في مؤسسات مصرفية متخصصة نتيجة عدم تسديد نسليفات الرهن العقاري ..

(2) تدهور البورصة العالمية ..

(3) بدأت الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية وامتدت الى دول العالم الأوروبية والدول الآسيوية ودول الخليج التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي ..

من آثارها :

(1) انهيار عدد كبير من البنوك ( 19 ) بنكا وتوقع انهيار المزيد ..

(2) عدة مصاريف كبرى تعلن انخفاضا في أسعار أسهمها ..

(3) انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية فورتيس في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ..





# المناقشة الثالثة

تحدث بالتفصيل عن طبيعة الكفاءة الداخلية والخارجية في سوق المال السعودي  
تداول وما هي الشروط المرتبطة بهما ؟

رد

الكفاءة الداخلية و الخارجية في سوق الأوراق المالية هي السوق الذي  
يتمتع بقدر عالي من المرونة , تسمح بتحقيق استجابة سريعة في أسعار  
الأوراق المالية للتغيرات في ناتج تحليل البيانات و المعلومات المتدفقة للسوق  
مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق التعادل بين القيمة السوقية القيمة  
الحقيقية للورقة المالية , ويكون السوق كفوؤ اذا كانت الأسعار تعكس نظام  
المعلومات عن أداء الشركة المصدرة للأوراق المالية المتداولة في السوق وذلك  
وفق مجموعة من الشروط الضرورية للكفاءة :

(أ) وجود منافسة تامة بين مختلف المتدخلين في السوق ..

(ب) توفر البيانات و المعلومات الصحيحة المالية وغير المالية المتعلقة  
بالشركات المتداولة في السوق ..





## المناقشة الرابعة

4

ناقش مدى صحة العبارة التالية الاستتجار كبديل تمويلي يمكن الاستدلال عليه من قائمة المركز المالي للشركة ولماذا؟

لا بد من تسجيل عقد الاستتجار كأصل والتزام في الدفاتر وذلك بقيمة تعادل القيمة الحالية لادنى مدفوعات التاجير بعد استبعاد تكاليف التشغيل .

يظهر الاصل في قائمة المركز المالي ( القيمة العادلة للاصل + ايرادات الفوائد غير المكتسبة) وهي قيمة الحد الادنى لمدفوعات التاجير التمويلي مضافا اليها الارصدة المتبقية بدون ضما الان .





المناقشات

[المقرر: مالية 2] [الدكتور: عبدالعزيز السهلاوي] [العام: ١٤٣٩]

# المناقشة الخامسة

## موضوع النقاش # 5

5- تناول بالشرح ما الفرق بين خروج الشركات من السوق اختياريا والخروج إجباريا؟

خروج الشركات من السوق .. (1) اختيارية : عندما تكون هناك خسارة لديها  
او هناك منافس او هناك تغيير لنشاطها ... اما خروج الشركات .. (2) اجبارية  
: عندما لا يكون هناك لديها ربح وتكون لديها خسارة متراكمة





# المناقشة السادسة

## موضوع النقاش # 6

### 6- لماذا تعتبر السندات الحكومية منخفضة الخطر؟ ولماذا لا تعتبر عديمة المخاطر؟

تقسم نظريات الاستثمار الحديثة مخاطرة السندات إلى نوعين هما مخاطرة السوق ومخاطرة الشركة، والنوع الأول هو الذي يتضمن عوامل الاقتصاد العامة كمستوى سعر الفائدة وعوامل الصناعة المختلفة، وهو ما لا يمكن الحد منه عن طريق تنويع السندات المشتراة، في حين أن النوع الثاني والذي يتضمن مخاطر الشركة نفسها، كمخاطرة عدم الوفاء وهو ما يمكن الحد منه بشكل كبير عن طريق التنويع. وفي دراسة مكونات هذه المخاطر لكل من السندات العادية والسندات ذات سعر الفائدة العالي يتبين وكما يظهر الشكل التالي أن مخاطرة السوق تشكل ما نسبته 85-90% من مجموع المخاطرة بالنسبة للسندات العادية في حين أن مخاطرة الشركة تشكل النسبة الكبرى بالنسبة للسندات ذات المردود العالي. ومن المعلوم أن كل أداة استثمار تشتمل على درجة ما من المخاطر وتتوقف سلامة قرار الاستثمار للمستثمرين على تفهم هذه المخاطر ومعرفة كيفية موازنتها مع العوائد المحتملة وهذا يعني أنه كلما تحمل المستثمر مخاطر أعلى كلما كان العائد المتوقع أعلى وهناك بعض المخاطر التي يجب على المستثمرين أخذها في الاعتبار عند القيام بالاستثمار في السندات حيث يجب التأكد من أنهم سيحققون عائداً مناسباً مقابل تلك المخاطر، منها مخاطر التضخم: حيث يتسبب التضخم في تآكل قيمة الأصول أو الدخل حيث أن التضخم من شأنه أن يقلل من قيمة العملة. مخاطر سعر الفائدة: في حالة ارتفاع سعر الفائدة في السوق تنخفض قيمة السندات التي توزع عائد ثابت. مخاطر السيولة: المخاطر التي يتحملها المستثمر عندما يستثمر في أداة استثمار لا يستطيع أن يقوم ببيعها في الوقت المناسب وبالسعر المرجوة. مخاطر الائتمان: وهي عدم مقدرة مصدر السندات على الوفاء بالتزامه تجاه حملة السندات في الوقت المحدد من حيث سداد الفوائد أو الكوبونات أو القيمة الاسمية، أصل المبلغ المقرض في حالة الإفلاس أو تحقيق خسائر فادحة.





# المناقشة السابعة

## موضوع النقاش # 7

7- ماهي الأسس التي تصنف على أساسها سندات الدين ومتى يكون استدعاء السندات في صالح المنشأة المصدرة لها؟

- الاسس التي تصنف على اساسها سندات الدين :
- يتم الاتفاق حول شروط القرض بين المنشأة والمؤسسة المالية بحيث يكون على اساس فترة الاستحقاق ومعدل الفائدة وكيفية تسديد القرض
- فتكون سندات قصيرة تتراوح بين سنة الى خمس سنوات
- سندات متوسطة من خمس الى عشر سنوات
- سندات طويلة الاجل عشر سنوات واكثر
- يكون الاستدعاء في صالح المنشأة المصدرة :
- عند التزام الشركة بدفع قيمة تفوق القيمة الاسمية للسند من اجل استدعائه قبل تاريخ الاستحقاق وتسمى الزيادة بتعويض الاستحقاق





# المناقشة الثامنة

## موضوع النقاش # 8

8- اشرح بالتفصيل متى ظهرت العملات الورقية كمثل البتكوين، واي الأسواق المالية يتم تداولها فيه وهل هناك مخاطر مالية من جراء التعامل والتداول بهذه العملات ولماذا؟

## عدد مشاركاتك : 1

مشاركتك	رقم المشاركة
البتكوين هي عملة الكترونية , ظهرت هذه العملة في عام 2017 م .. تدار هذه العملة من شبكة المستخدمين و المبرمجين حول العالم , يتعرض سعر البتكوين بالتذبذب ومن أسباب ذلك : الهجمات الالكترونية وانتشار الفيروسات الخطيرة واغلاق متاجر كبيرة تباع البتكوين , لا تزال غير معترف بها من معظم دول العالم , أسعارها شديدة التذبذب فهي وان كانت في صعود صاروخي فانها معرضة للتدهور السريع	3







المناقشات

[المقرر: مالية 2] [الدكتور: عبدالعزيز السهلاوي] [العام: 1439]

# المناقشة التاسعة

موضوع النقاش # 9

9- اشرح وبالتفصيل ماهي الأخطاء الأكثر حدوثاً من قبل الكثيرين عند تقدير التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال؟

عدد مشاركاتك : 1

مشاركتك	رقم المشاركة
1) الخطأ في السياسة التمويلية (2) الخطأ في الحسابات (3) الخطأ عند تقدير الذمم المدينة	50





المناقشات

[المقرر: مالية 2] [الدكتور: عبدالعزيز السهلاوي] [العام: ١٤٣٩]

# المناقشة العاشرة

موضوع النقاش # 10

10- لماذا يفضل المساهمون في بعض الأحيان احتجاز الأرباح بدلاً من توزيعها؟ وهل يؤثر ذلك في تكلفة الأرباح المحتجزة؟ ولماذا يعتبر التمويل بالدين أقل مصادر التمويل تكلفة؟

عدد مشاركاتك : 2

مشاركتك	رقم المشاركة
ج1 : للتنبؤ بالحالات و الظروف التي قد تواجههم و ظروف العمل و الاستثمار المالي .. لذا يتم احتجازها تحسبا لظروف العمل .. ج2 : نعم يؤثر ..	48
ج3 : لأن القيمة السوقية تكون أقل من القيمة الإسمية و في هذه الحالة يتحمل حامل السند خسارة رأسمالية	60





المناقشات

[المقرر: إدارة مالية 2] [الدكتور: عبدالعزيز السهلاوي] [العام: ١٤٣٩]

## موضوع النقاش # 11

11- وضح بالتفصيل المقصود بالعملية التحويلية التي أستند عليها مديجاني وميللر في شرح موقفهما من قضية الهيكل المالي؟

عدد مشاركاتك : 1

رقم المشاركة	مشاركتك
55	<p>يرى مديجاني و ميللر أن العلاقة بين استخدام الديون ضمن هيكل رأس المال و تكلفة رأس المال يمكن أن يفسرها ( مدخل صافي دخل التشغيل ) وبالتالي فهما ينتقدان بشدة المخل التقليدي , ووفقا للمدخل الذي اتبعه ( موديجلياني و ميللر ) , فإن تكلفة رأس المال تبقى ثابتة بغض النظر عن درجة الرفع المالي وقد افترضنا ما يلي : كفاءة رأس المال ( توفر المعلومات دون تكلفة وعدم وجود تكلفة معاملات )</p>





## موضوع النقاش # 12

12- اشرح بالتفصيل مصادر التمويل الداخلي للشركات وما هي مزايا وعيوب هذا النوع من التمويل؟

## عدد مشاركاتك : 1

رقم المشاركة	مشاركتك
78	<p>التمويل الداخلي , مثل : التمويل من الملاك ,, وهو عن طريق الاحتياطات او الأرباح المتراكمة في البنوك التجارية و المؤسسات المالية. المزايا : (1) الحصول على الائتمان من قبل الموردين , (2) الحصول على زيادة رأس المال من خلال المشاركة لبعض مالكي رأس المال بهدف زيادة التمويل للمشروع , (3) اصدار الشركة لسندات يتم تداولها أيضا في سوق المال العيوب : انعكس أثر التغيرات الاقتصادية العالمية , مثل : الأزمة العالمية الأخيرة : (1) توقف الشركات عن التوجه لسوق المال لتغطية تكاليفها الاستثمارية عن طريق اصدار أسهم جديدة , (2) أسعار الفائدة التي يتم إصدارها لتلك السندات حتى يتناسب العائد مع حجم المخاطرة في تلك السندات</p>





13

تناول بالشرح تأثير المراحل المختلفة لدورة حياة الشركة على سياسة توزيع العائد؟

العوامل المؤثرة على سياسة التوزيع :

1- التشريعات القانونية :

توجد في بعض البلدان قوانين تلزم شركات المساهمة بالاحتفاظ باحتياطي إلزامي بنسبة معينة من الأرباح الصافية , فهذه الأنظمة والقوانين تحد من حرية مجلس إدارة الشركة في تقرير حجم الأرباح الموزعة للمساهمين .

2 - حالة السيولة :

قد تكون الشركة محققة لأرباح وفيرة ولكن هذه الأرباح قد احتجزت واستعملت لتمويل موجودات الشركة أو لتمويل التوسع وأيضاً بعض الشركات تعاني من ضائقة سيولة في مراحل الكساد الاقتصادي نظراً لانخفاض المبيعات فإن هذا يحد من مقدرة الشركات على دفع الأرباح الموزعة النقدية .

3 - اتفاقيات القروض :

من الممكن أن تضع اتفاقيات القروض التي تأخذها الشركة قيوداً على حرية الإدارة في اتخاذ قرار توزيع الأرباح , فعلى الشركة أن تلتزم بجدول تسديد القرض وبالتالي فإن الأرباح الصافية تستعمل أولاً لتسديد أقساط القرض المستحقة ومن ثم توزيع الأرباح .

4 - معدلات نمو الشركة :

كلما كان معدل نمو الشركة سريعاً , كلما زادت الحاجة إلى تمويل التوسع في الأصول وبالتالي زاد احتمال احتجاز الشركة للأرباح بدلاً من توزيعها .

5 - ثبات الإيرادات :

أن الشركة التي تشهد استقراراً نسبياً في الأرباح غالباً ما تدفع نسبة أعلى من الأرباح الموزعة بخلاف تلك التي لديها تذبذب في الأرباح فأن مجلس الإدارة هنا يتجه نحو احتجاز نسبة عالية من الأرباح في الشركة تحسباً للمستقبل .

6 - القدرة على الاقتراض والتمويل :

تعاني الشركات الصغيرة والجديدة من القدرة المحدودة على الاقتراض والتمويل بإصدار أسهم وذلك لأنها لا تكون معروفة جيداً من قبل المصارف والمستثمرين ولذلك تتجه نحو احتجاز نسبة كبيرة من الأرباح مقارنة بالشركات الكبيرة والقديمة التي توزع نسب أرباح أكبر على المساهمين .





14

- قارن بين سياسة توزيع نسبة ثابتة وسياسة توزيع إضافي كسياستين لتوزيع العائد في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم؟

ان سياسة توزيع الارباح في الشركات المساهمة تحدد ذلك الجزء من الارباح الي يوزع على المساهمين وذلك الجزء الذي يتم احتجازه حيث ان الارباح لتمويل الاستثمار والتوسيع في الاستثمار والتوسيع في الشركات وعلى رئيسيا المحتجز تعتبر مصدر وهذا الرغم من التوسيع مرغوب فيه ايضا يعني ان الهدفين متناقضان وارتفاع توزيع الارباح معناه انخفاض في الارباح المحتجزة من معدل نمو اقل او ابطا في الارباح المستقبلية .

